مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع، العدد الأول 2024

الديون المتعثرة في المصارف التجارية وأثرها على التوسع في السياسة الإقراضية ((دراسة تحليلية على مصرف الجمهورية سوف الجين))

أ. أرحومه مفتاح أرحومه
قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة بني وليد ، ليبيا.
erhoumaaghnia@bwuedu.Ly

BAD DEBTS IN COMMERCIAL BANKS AND THEIR IMPACT ON THE EXPANSION OF LENDING POLICY AN ANALYTICAL STUDY ON THE JUMHORIYA BANK SOOF ALGEEN

Arhoumah Miftah Arhoumah
Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya.

تاريخ الاستلام:2024-02-01 تاريخ القبول: 2024-02-22 تاريخ النشر: 2024-03-02

الملخص:

يهدف الباحث في هذه الدراسة التعرف على القروض التمويلية التي يتم منحها للأفراد أو الشركات التي تحتاج الى هذه القروض حيث تم تعريف القرض بصفة عامة والقرض التمويلي بصفة خاصة وكذلك معرفة المخاطر التي تؤثر سلباً هذه القرض في حالة عدم سدادها وقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يجب أن يهتم بها المصرف في حالة منحه القروض التمويلية سواءً للأفراد أو الشركات وتم التركيز في هذا البحث على الديون المتعثرة وتعريفها وكيفية التحوط منها أو تجنبها .

الكلمات الدالة: الديون المتعثرة ، المصارف التجارية ، السياسة الإقراضية ، القروض ، العميل.

Abstract

In this study , the researcher aims To identify the financing loans that are granted to individuals or companies that need these loans , as the loan in general and the financing loan in particular were defined , as well as to know the risks that negatively affect these loans in the event of non-payment.

It was concluded that the researcher presented a set of results and recommendations that the bank should pay attention to ; in the event that it grants bad financing loans to individuals or companies .

The focus of this research was on bad debts, their definition , and how to hedge or avoid them .

Keywords: Distressed debts, commercial banks, lending policy, loans, client.

المقدمة:

يعتبر موضوع الديون المتعثرة من المواضيع التي تصدرت اهتمام الفكر المصرفي حيث كفل قانون المصرف المركزي مختلف الوسائل التشريعية التي تمكنه من ممارسة الرقابة والإشراف علي جميع المصارف التجارية التي تقع

تحت نطاقه ثم تزايدت أهمية موضوع الديون المتعثرة علي المستوي المحلي والدولي في نهاية الثمانينات مع صدور مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية في يوليو 1988 بشأن اقتراح معدل موحد لكافات رأس المال بالمصارف .

ثانياً :- مشكلة البحث :-

يعتبر منح القروض من الأنشطة الرئيسية بالمصارف التجارية وتنشأ المخاطر الائتمانية في عدم قدرة العميل علي السداد في المواعيد المحددة لها وفي هذا البحث ندرس الشروط الانتمائية التي يجب أن يتخذها المصرف لكي يحد من الديون المتعثرة ويقصد بها عدم قدرة العميل على سداد القرض مما سبق فإن هذه الدراسة تستهدف دراسة الديون المتعثرة وأثرها في التوسع في السياسة الاقراضية .

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{الديون المتعثرة}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

ثالثا :- فروض البحث :-

1. **فرص العدم** :- لا يوجد علاقة بين ارتفاع الديون المتعثرة وحجم التمويل للمصرف وحجم الديون المشكوك في تحصيلها.
2. **فرص البديل** :- توجد علاقة مباشرة بين إرتفاع الديون المتعثرة وحجم التمويل للمصرف وحجم الديون المشكوك في تحصيلها .

رابعاً :- أهداف البحث :-

يهدف البحث إلي الأتي :-

1- معرفة تطور حجم الديون المتعثرة وأثاره على القروض الممنوحة .

2- دراسة العوامل المؤثرة علي تعثر الديون في المصرف محل الدراسة (مصرف سوف الجين بني وليد) .

3- تحديد طبيعة العلاقة بين الديون المتعثرة وأثرها على الشركات الأخرى التي ترغب في الحصول على التمويل .

خامساً :- أهمية البحث :- يستمد البحث على أهميته من النقاط التالية :-

1- علي المستوي الأكاديمي يعتبر هذا البحث من الأبحاث القليلة التي تدرس هذا المشكلة .

2- علي مستوي المصرف تهتم هذه الدراسة بتحديد نسبة الديون المتعثرة والمسددة وكيفية تفادي الديون المتعثرة من قبل المصرف.

سادساً :- منهجية البحث :-

1) الجانب النظري :-

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال إجراء التحليل الوصفي الذي يستخدم في البحوث المتعلقة بدارسة الجوانب النظرية وهو المنهج الذي كما يصف الظاهرة كما هي في الواقع لذا فالدراسة جمعت بين المنهج الوصفي والتحليلي لغرض الدمج بين وصف الظاهرة المتمثلة في القروض المتعثرة والسياسة الاقراضية .

2) الجانب العملي :-

يشمل الجانب العملي في جمع البيانات والمعلومات الفعلية المتعلقة بالقروض التمويلية التي ثم منحها للشركات وقيمة هذه القروض وقيمة الأقساط الشهرية والمدة الزمنية للقروض ونسبة الديون المسددة والغير المسددة وثم اخذ هذه البيانات من إدارة الإتمان بالمصرف محل الدراسة حيث تم تحليلها واستخلاص النتائج التي تستد عليها الدراسة في الوصول الى نتائج اختيار الفرضيات .

سابعا :- حدود البحث :-

الحدود المكانية :- تم أجراء الدراسة على مصرف الجمهورية سوف الجين بمدينة بني وليد .

الحدود الزمانية :- من 2020 – 2021 .

ثامناً :- الدراسات السابقة :-

1) دراسة للباحث خالد صبحي (2016) :- حول محددات القروض المتعثرة في القطاع المصرف الاردني .

وتم التعرف على محددات القروض المتعثرة في المصارف الأردنية باستخدام منهجية البيانات المقطعية (2008 – 2012) .

اظهرت النتائج أن العوامل المسببة لتعثر القروض لدى المصارف التجارية هي ضمن القروض المتعثرة في السنوات السابقة حيث تبين أن ارتفاع حجم القروض في الأردن قد يساهم في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في ما يتعلق بالاقتصاد الكل ونسبة أن القروض المتعثرة لها أثر سلبي على نحو الاقتصاد ومعدل التضمن .

2) في دراسة أخرى (2016) Mohammed Ishfag ahmed and others :-

حول العلاقة بين القروض المتعثرة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدل النمو الاقتصادي ومعدلات الفائدة والتضخم والقروض المتعثرة لفترة زمنية (1998– 2010) .

حيث أستخدم الباحث منهجية الانحدار الخطي في تقدير العلاقة بين المتغيرات وخلصت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين معدل الناتج المحلي الاجمالي والقروض المتعثرة في حين اشارة الى وجود علاقة ايجابية بين سعر الفائدة والتضخم .

3) دراسة (السهلاوي – 2017) محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الانتمائية حيث هدف البحث إلى التعرف على مخاطر القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي والعوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة فيها .

وقد توصلت الدراسة الى أن أهم العوامل التي تؤثر على حجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي هي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وحجم الائتمان المصرفي واسعار الفائد على القروض .

4) دراسة (بينجلار – 2017) اثر كفاءة وجودة الاصول على ربحية البنوك التجارية في المملكة المتحدة) .

وهدفت الدراسة إلى دراسة إلى العلاقة بين كفاء وجودة الاصول في البنوك وبين تحقيق مستويات الربحية حيث أن التطور الحاصل في مستوى إدارة الاصول المصرفية وبإتباع معايير تتعلق بخفض درجة المخاطر وأوضحت الدراسة أن المتغير المستقل الذي يتمثل في قياس مستوى جودة الاصول بحساب صافي الاصول غير العاملة مقارناً بإجمالي الاصول .

5) **دراسة (مالك أويس ، 2020) بعنوان** (قياس تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية في باكستان) ،حيث توصل الباحث بعد إجراء الارتباط وتحليل الانحدار أن هناك علاقة سلبية بين نسبة القروض غير العاملة وبين معدل العائد على الاصول ، وأوصى الباحث بتعزيز وتسحين نسبة القروض وبين معدل العائد على الودائع.

6) **دراسة (أ. د عبد رجب ، أ.د أحمد صفر)** بعنوان (اثر القروض المتعثرة على مؤشرات لمرابحة دارسة مقارنة بين البنوك في مصر ، تونس) ،حيث توصل الباحثان إلى أن هناك اثر سلبي للقروض المتعثرة على مؤشرات الربحية في البنوك المصرية حيث اظهرت النتائج أن القروض المتعثرة تؤثر في معدل العائد على الاصول بمقدار ميل الانحدار قدره 14.69%.

وأوصى الباحث بأن تعمل ادارات البنوك على الاخذ بالنتائج التي تشير الى وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة وبين مؤشرات الربحية .

تاسعاً :- تقسيمات البحث :- يتمثل هذا البحث في أربعة فصول تحتوي الأتي :-

الفصل الأول :- الإطار العام للبحث ويهدف هذا الفصل إلي التعرف بالقرض ومشروعيته والديون المعدومة والمخاطر الإنتمائية .

الفصل الثاني :- مفهوم الديون المتعثرة وأثرها علي النتائج المالية للمصرف كذلك يهدف هذا الفصل إلي التعريف بمفهوم الديون المتعثرة ودراسة شخصية العميل والضمانات المقدمة من العميل وكذلك مراحل الدورة الإنتمائية وإتخاذ إقرار الإنتمان .

الفصل الثالث :- تحليل البيانات واختبار صحة الفروض .

الفصل الرابع :- وهو يحتوي علي النتائج والتوصيات .

أولا :- الإطار النظري :

يشمل تعريف القرض ومشروعية القرض والمخاطر الإنمائية ومعرفة ما هي الديون المعدومة .

ومفهوم الديون المتعثرة بالإضافة الى شروط منح الائتمان من قبل المصرف ومعرفة العوامل المؤثرة على الديون .

نبذة عن المصرف محل الدراسة :

تأسس المصرف محل الدراسة سنة 1976 باسم مصرف الأمة بني وليد تم تغير اسم المصرف من مصرف الأمة الى مصرف سوف الجين بني وليد وذلك سنة 2004 ويضم المصرف حوالي 38 موظف وحوالي 20000 حساب جاري وهو يقوم بتقديم القروض التمويلية والسلف وكقروض تمويلية للشركات التي تحتاج الى قروض تمويلية بالإضافة إلى الحساب الجارية (المرتبات) .

القرض

القرض تعريفه :- القرض في اللغة القطع ، ويسمي السلف ، كأن الأنسان يقطع قطعة من ماله للمستلف ، والقرض ما قدمته لغيرك من إحسان ، والقرض والقريض : الشعر.

والقرض في الشرع : دفع مال لآخر علي وجه القرية لينتفع به ، ثم يخير في رده بعينه أو رد مثله[1] .

مشروعيته : يدل علي مشروعيه القرض قول الله تعالي : { يأيها الذين أمنوا إذا تداينتم بدين إلي أجل مسمي فاكتبوه}، فإن[2] الأمر بالكتابة دليل علي المشروعية، وفي الصحيح من حديث أبي رافع: ان رسول الله صلي الله عليه وسلم استلف من رجل بكراً فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة ، فأمر أبا رافع ان يقضي الرجل بكره ، فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً ، فقال أعطه إياه ان خيار الناس أحسنهم قضاء .

الديون المعدومة : الديون المعدومة هي عبارة عن الديون التي لا أمل في تحصيلها ، بالمرة نتيجة إفلاس المدين أو سوء مركزه المالي أو انتهاء مدة التقادم وتستبعد هذه الديون المعدومة من رصيد المدينين على أن ترحل في نهاية الفترة المحاسبية إلى ح / الأرباح والخسائر .

أما الديون المشكوك في تحصيلها فهي عبارة الديون المحتمل عدم تحصيلها ، ويتم تكوين مخصص لهذه الديون على اساس تقديرها بطرق مختلفة .

ويتم تسوية الديون المعدومة إما بإقفالها ح / مخصص الديون المشكوك فيها وإظهار الفرق في قيمة المخصص المراد تكوينه عن المخصص الحالي ف ح / الأرباح والخسائر أو اقفال الديون المعدومة مباشرة في ح / الأرباح والخسائر ثم مقارنة قيمة المخصص المراد تكوينه بالمخصص الحالي وإظهار الفرق في ح / الأرباح والخسائر[1]

المخاطر الائتمانية :

يمكن تعريف المخاطر الائتمانية بأنها عدم مقدرة المقترضة على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يترتب عليها الخسائر مالية جسمية قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة المالية[2] .

الفصل الثاني :- مفهوم الديون المتعثرة :

1- مفهوم الديون المتعثرة من وجهة النظر المصرفية يعتبر التغير في سداد الديون من قبل المقترض هو يعني عدم سير النشاط الاقتصادي للعميل علي الوجه المخطط له مستقبلاً مما يؤدي بالعميل بالتوقف عن سداد الائتمان المتحصل عليه[1] .

2- مفهوم الديون المتعثرة من قبل الباحثين .

3- **عرفها الباحث (1977 pace, simonson)** بأنها الديون التي تحيط بها درجة عالية من المخاطر ولا يمكن اعتبارها محتملة الحدوث بل يجب التعامل معها علي أنها سوف تحدث .

---

(1) الصادق الغرياني / أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي ، ص143،الطبعة الأولى ، 2002م.

(2) القرآن الكريم ، البقرة الاية (282).

(1) د.محمد صبري العطار، د. محمد شوقي بشادى، المحاسبة المالية ، جامعة القاهرة ، ص441.

(2) د. سعيد توفيق د. نادية أبوفخرة ، الأسواق والمؤسسات المالية دار السلام ، القاهرة ، 2002 ص52 .

(1) أحمد فؤاد محمد / تحليل ودراسة اثر الديون المتعثرة على النتائج المالية للمصارف التجارية / رسالة مقدم للحصول على درجة الماجستير / ط جامعة عين شمس .

4- كما عرفها (مختار 1989) بأنها الديون والتي توضح المعلومات علي اعتبار تحصيلها جزئياً أو كلياً مشكوكاً فيه ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الديون المتعثرة كالآتي:-

هي الديون التي يتوقف العميل عن سداد الدين أو أصل الدين أو كليهما لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر لعدم مقدرته علي تحقيق فائض مالي من النشاط الذي يمارسه .

5- الدورة الائتمانية :- تشمل هذه الدورة عدة مراحل وتبدأ بتقديم العميل بطلبه إلي المصرف للحصول علي الائتمان وتنتهي بسداد الائتمان .

6- معايير الجدارة الائتمانية :-

- **أولاً :- شخصية العميل character**
- **وتهتم هذه الدراسة بالبيانات التالية :-**

- مركز العميل الأدبي والاجتماعي .
- ثقة المصرف في العميل .
- مدي حرص العميل علي السداد .
- خبرة العميل في أداء نشاطه المالي .
- السلوك الشخصي للعميل وسمعته الشخصية .

- **ثانياً :- المقدرة علي السداد :-**

ويهتم هذا المعيار بدراسة التدفقات النقدية المتوقعة للعميل في حالة حصوله علي الائتمان ومدي كفايتها لسداد التزاماته في المواعيد المحددة .

- **ثالثاً :- الضمانات :-**

ويهتم هذا العيار بدراسة الضمانات التي يقدمها العميل والتي يلجأ إليها المصرف في حالة التخلف عن السداد والضمانات قد تكون أصول متداولة أو أصول تابته كرهن عند المصرف ، وهناك العديد من الضمانات التي يمكن أن تعتر بمصادر التمويل وهي كالاتي:-

1. **ضمان الحجز العائم على الموجودات (floating) :-** ويقصد بهذا النوع من القروض المضمونة بمجموعة من الاصول ، فإذا ثم الاتفاق على تقديم المخزون بأنواعه كضمان فإنه يصبح بموجب هذا الاتفاق حجزه بالكامل من قبل الجهة المقرضة وذلك من اجل استرجاع ديونها .ومن نفس السياق إذا تم الانفاق على تقديم مجموعة الاصول المتداولة كضمان فإن الحجز سيشمل كل الأصول المتداولة .
2. **الايصال الموثق (trust receipts) :-** بهذا أداة توثيق أو إشعار بأن النشأة المقترض تحتفظ بأصل محدد كعامل ثقة من المقرض ، وتغير تلك الأصول ضماناً للمقرض مع بقاء الأصل في حوزة النشأة المقترضة [1].

- **رابعاً :- الظروف العامة :-**

وهي الظروف الخاصة بالدولة ولكنها تؤثر في نشاط العميل مثل زيادة أسعار سعر الصرف وزيادة الأسعار أو عدم استقرار الدولة .

(1) نور الدين خبايه / الإدارة المالية ص471 ، جامعة الملك فيصل / سنة 1997 .

مراحل الدورة الائتمانية :-

أولاً :- الطلب المبدئي :- وهو الطلب المقدم من العميل للمصرف للحصول علي الائتمان وهو يشمل :-

1- قيمة الائتمان المطلوب .

2- الهدف أو الغرض من الائتمان .

3- مدة الائتمان .

4- طريقة السداد .

5- الضمانات الإضافية المقدمة من العميل .

ثانياً :- الاستعلام عن العميل :-

ويقصد جمع المعلومات عن العميل وتشمل :-

1- سمعة العميل 2-. مقدرة العميل علي السداد . 3- مقدرة العميل علي السداد 4- المركز المالي للعميل

ثالثاً :- اتخاذ القرار الائتماني :-

ويقصد به قرار منح الائتمان للعميل وهو يتخذ بناء علي دراسة وتحليل الخطوات السابقة .

المتابعة الدورية للعميل :-

تهدف هذه المتابعة إلي الاطمئنان في تنفيذ الشروط الموضوع من قبل المصرف علي العميل وخاصة انتظامه في سداد الأقساط الخاصة بالائتمان المتحصل عليه .

العوامل المؤثرة علي تعثر الديون .

1- نقص المعلومات المجمعة عن العميل . 2- عدم الاهتمام بدراسة مصادر سداد من قبل المصرف .

3-عدم كفاية المستندات المطلوبة وكذلك ضعف الضمانات المقدمة من قبل العميل .

مصرف الجمهورية فرع سوف الجين الموافق / 2023/04/03

بيان بالتمويلات الممنوحة للشركات المتحصلة على تمويل شاحنات

ت	اسم الشركة	رقم الحساب	قيمة التمويل	هامش الربح	قسط التمويل	تاريخ بداية السداد	المبلغ والسداد	الاقساط المتأخرة	الإجراءات المتخذة من الفرع
1	و ا	042.207.2160	374.600	59.936	10405	2022/03/31		178.845	رسالة المفوض لشركة
2	ن ا	042.207.2706	218.600	44576	7738	2022/05/31		114.019	رسالة المفوض لشركة
3	د ب	042.207.4131	97.800	15648	2716	2022/06/30	293.767	36.579	رسالة المفوض لشركة
4	ت ا	042.207.2469	1.440.406	230,464	400.11			1.146.637	رسالة المفوض لشركة
5	ج ل	042.207.3226	489.000	78,240	13583	2022/08/31		155.642	رسالة المفوض لشركة
6	س ص	042.207.2782	83.000	13280	2305	2023/02/28	9222	2.657	رسالة المفوض لشركة
			الإجمالي : 2763406	الإجمالي : 442144	الإجمالي : 76758		الإجمالي 302989	الإجمالي : 163.4379	

المبالغ بالدينار

المعد **المراجع** **اعتماد مدير الفرع**

ثانياً :- الإطار العملي

وهو يتمثل في دراسة لعدد 6 شركات تحصلت على قروض تمويلية من المصرف محل الدراسة وتوضح فيه قيمة القرض التمويلي ومدة السداد وهامش الربح للمصرف ومعرفة نسبة الأقساط المسددة والأقساط المتأخرة .

التمويل

هامش الربح للمصرف = قيمة التمويلي × معدل الفائدة

الشركة و . أ = 374600× 0.16 = 59936 دينار

الشركة ن . أ = 278600×0.16 = 34976 دينار

الشركة د.ب = 97800×0.16 = 15.648 دينار

الشركة ت.م = 1,440,406×0.16 = 230464 دينار

الشركة ج.ل = 489000×0.16 = 78240 دينار

الشركة ش.ص = 83000×0.16 = 13280 دينار

باعتبار ان مدة سداد التمويل هي 36 شهر وهي قروض قصيرة الاجل

قيمة قسط التمويل بالنسبة للشركة (وج) = $\frac{\text{قمية التمويل}}{\text{مدة السداد}}$ = $\frac{374600}{36}$ = 10405

للشركة (ن .أ)

قيمة قسط التمويل = $\frac{\text{قمية التمويل}}{\text{مدة سداد قرض التمويل}}$

= $\frac{278600}{36}$ = 7738 د.ل

للشركة (د.ب) = مدة سداد القرض

قيمة قسط التمويل للشركة (ت.أ) = $\frac{\text{قمية التمويل}}{\text{مدة سداد قرض التمويل}}$

= $\frac{97800}{36}$ = 2716 د.ل

قيمة قسط التمويل للشركة (ت.أ) = $\frac{\text{قيمة التمويل المصرف}}{\text{مدة سداد قرض}}$

= $\frac{1,440,406}{36}$ = 40011 د.ل

للشركة (ج.ل) = مدة سداد القرض

= $\frac{489000}{36}$ = 13.583 د.ل

قيمة قسط التمويل لشركة (ش ، ص) = $\frac{\text{قيمة التمويل المصرف}}{\text{مدة سداد قرض}} = \frac{83000}{36}$ = 2305د.ل

إجمالي هامش الربح لجميع الشركات =

59930+44576+15648+230464+78240+13280= 442144د.ل

إجمالي قسط التمويل لجميع الشركات =

10405+7738+2716+40011+13583+2305=76758د.ل

إجمالي القروض التمويلية لجميع الشركات =

37.4600+ 278600+97.600+1404.406=489.000+83000=2.763.406د.ل

إجمالي الأقساط المسددة لجميع الشركات =

293768+ 9222=302989د.ل

إجمالي الأقساط المتأخرة لجميع الشركات =

178.845+36.579+11.46637+155.642+2657=1.634.379

مجموع القروض التمويلية لكل الشركات = 3.263.406 د.ل

مجموع المبالغ المسددة لكل الشركات = 302.989 د.ل

مجموع الأقساط المتأخرة = 1.634.373 د.ل

معدل قيمة المبالغ المتأخرة = $\frac{\text{الاقساط المتأخرة}}{\text{الاجمالي التمويل}}$

معدل قيمة المبالغ المتأخرة = $\frac{\text{اجمالي المبالغ المتأخرة}}{\text{اجمالي التمويل}}$

= $\frac{1,634.379}{2,763,406} \times 100 = 59\%$

معدل قيمة المبالغ المسددة = $\frac{\text{الاقساط المسددة}}{\text{اجمالي التمويل}} = \frac{302989}{2763406} \times 100 = 10.96\%$

إثبات صحة فروض البحث :

من خلال النتائج المتحصل عليها والتي تمثل في معدل أو نسبة الاقساط المسددة بين وجود فارق كبير في نسبة الديون المسددة وغير المسددة حيث وجدنا أن نسبة سداد الديون المسددة لا يتجاوز 11% بينما نسبة الديون غير المسددة وصلت إلى 59% ونؤكد على الأتي :-

1. وجود تأثير مباشر للديون المتعثرة على باقي الشركات المحتاجة للتمويل حيث كلما زادت هذه الديون زاد احتمال عدم الحصول هذه الشركات على التمويل وزاد حجم الديون المشكوك في تحصيلها .
2. وجود علاقة جوهرية بين الديون المتعثرة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها حيث وجدنا أن كلمات زادت الديون المتعثرة زاد المخصص من الديون المشكوك في تحصيلها وهو ما يؤثر سلباً على المصرف .

من خلال النتائج السابقة والتي تخص الشركات محل الدراسة في المصرف المذكور نجد ان نسبة سداد الالتزامات عن هذه الشركات ضعيف جداً .

من خلال النتائج السابقة والخاصة بالشركات المتحصلة علي قروض تمويلية من مصرف الجمهورية سوف الجين وجدنا ان نسبة سداد هذه القروض كانت . 10.56% وكانت نسبة التخلف عن السداد هي 59%.

وهو ما يؤثر سلباً علي المصرف عن إعطائه القروض التمويلية لباقي الشركات والتي تحتاج إلي تمويل من المصرف وهذا يرجع إلي عدم دراسة العميل دراسة جيدة قبل حصوله علي التمويل وهذه الدراسة تتمثل في سمعة العميل بالإضافي إلي المركز المال للشركة وكذلك تسهيل للإجراءات عند منح التمويل وعدم التشدد في منح شروط الائتمان .

أولا :- النتائج :

1. لا توجد دراسة جيدة لشخصية العميل ورغبته في السداد .
2. لا يوجد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها .
3. لا توجد دراسة جيدة للعميل من حيث قدرته على السداد
4. عدم وجود دراسة للمركز المالي للعميل سواء كان شخص طبيعي او جهة اعتبارية (شركة) من قبل ادارة الائتمان .
5. التأهل في منح الشروط الائتمانية وعدم التشدد في هذه الشروط.
6. لا توجد دراسة جيدة للخانات التي تقديمها العميل مقابل الحصول على الائتمان المصرفي .

ثانيا :- التوصيات:

1. الدراسة الجيدة لشخصية العميل ومركزه الادب والاجتماعي.
2. الدراسة الجيدة للضمانات المصرفية من قبل العميل ومدى الاستفادة منه وهذه الضمانات في حالة التاخر عن السداد .
3. الدراسة الجيدة للمركز المالي للعميل سواء كان شخص طبيعي او منشاة مالية وذلك بدراسة التدفقات الداخلة والخارجة للعميل .
4. التشدد في شروط الائتمان عند منح الائتمان للعميل وتغير هذه الشروط من فترة لاخرى حسب الظروف الاقتصادية للدولة .
5. يجب فتح حساب تخصيص للديون المشكوك في تحصيلها والتي يمر عليها فترة طويلة من عدم السداد .
6. تحديد مدة معينة لسداد الديون وبعد هذه المدة لطيح الديون من ضمن الديون المعدومة وهذه المدة تسمى مدة التقادم وتم حقه هذه المبالغ المتبقية على العميل من رصيد المدينين واجل في كفاية المدة إلى حساب الارباح والخسائر .

المراجع:

1. القرآن الكريم براوية قالون .
2. الصادق عبد الرحمن الغرياني، أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي،2002م.
3. أحمد القرض، تقنيات ومناهج البحث العلمي "تحليل أكاديمي لكتابة الرسائل والبحوث الجامعية،2002م.
4. سعيد توفيق ، نادية أبوفخرة، الأسواق المالية والمؤسسات المالية ، دار السلام القاهرة ، 2003 .
5. محمد شوقي بشادى، المحاسبة المالية ، جامعة القاهرة .
6. سعيد عبد الحميد ،الإدارة المالية (مدخل حديث) كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية،2001م.
7. محمد صالح الحناوي الإدارة المالية والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية،2001م.
8. نور الدين خبابه ، الإدارة المالية والتمويل، جامعة الملك فيصل ، كلية العلوم الإدارية والتخطيط ، 1997